المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات

- د. ستيتي الزازية ، استاذة محاضرة أ، مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس. (zazia.setiti@univ-soukahras.dz)
- د. ساسان نبيلة ، استاذة محاضرة أ، مخبر المالية المحاسبة الجباية و التأمين، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدية،سوق أهراس. (n.sassane@univ-soukahras.dz)
- د. معيوف هدى ، استاذة محاضرة أ، مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس. (houda.mayouf@univ-soukahras.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/01/23 تاريخ القبول: 12/ 2021/03 تاريخ النشر: 2021/03/30

ملخص:

باعتبار أن البقاء والاستمرارية هما أهم هدفين تسعى المؤسسة لتحقيقهما في ظل التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال، تسعى المؤسسات الاقتصادية جاهدة لتحقيق استدامتها، و من أهم الأساليب الإدارية الحديثة المعتمدة في ذلك هو تبنيها لمفهوم و مبادئ المسؤولية الاجتماعية،يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الذي يلعبه تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المؤسسات، توصل البحث إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر شكل من أشكال المساهمة في الاستدامة، حيث أن الكثير من متطلبات الاستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، وبأن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق الاستدامة بل هي من أهم أدواتها.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية، الاستدامة، المؤسسات.

تصنيف JEL M14- Q56

Abstract:

Considering that survival and continuity are the two most important goals that the institution seeks to achieve in light of the challenges imposed by the business environment, economic institutions strive to achieve their sustainability, and one of the most important modern administrative methods adopted in this regard is their adoption of the concept and principles of social responsibility, this research aims to know the role played by the adoption of the social responsibility concept in achieving the sustainability of institutions, the research found that social responsibility is a form of contribution to sustainability, Since many of the sustainability requirements find their applications in social responsibility.

Keywords :*Social responsibility, sustainability, institutions*

Jel Classification :M14-Q56

*المؤلف المرسل :ساسان نبيلة nabila_sassane@yahoo.fr

مقدمة:

لا شك في أن التفاعل الايجابي مع المجتمع و المشاركة في حل مشكلاته و الحفاظ على البيئة أصبح ضرورة لابد منها لاسيما و أن الكثير من هذه المؤسسات تتسبب نشاطاتها في آثار سلبية على البيئة و المجتمع، حيث لم يعد الربح المادي هو الهدف الوحيد الذي يقود المؤسسات نحو الاستمرار و التميز في السوق، ذلك أن الممارسات غير المسئولة تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسات و تضعف مركزها السوقي و تفقدها شريحة واسعة من عملائها، من هذا المنطلق يبدو جليا أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية التي تدمج البعد الاجتماعي و البيئي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي.

هذا و قد كثر النقاش في السنوات الأخيرة حول كيفية إسهام المؤسسات الاقتصادية في تحقيق هدف التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي أصبحت اليوم من أهم القضايا الإدارية بالنسبة للمؤسسات التي تريد أن يكون لها مستقبل في القرن الواحد و العشرين، و قد نتج عن ذلك عددا من المبادئ مثل الأعمال المستدامة أو استدامة المؤسسات.

إشكالية البحث:

يمكن بلورة إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل تعتبر المسؤولية الاجتماعية خيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات؟

فرضية البحث:

استنادا إلى مشكلة البحث تمت صياغة الفرضية التالية:

توجد علاقة مهمة بين المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات، بل إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر خيار استراتيجي و فعال لتحقيق استدامة المؤسسات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على كل من المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات .
- المكاسب التي تتحصل عليها المؤسسة جراء تنامي حسها المسؤول.
- محاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية واستدامة المؤسسات.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أن تبني الجزائر للانفتاح و لنظام اقتصاد السوق و رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي يفرض عليها ضرورة توفير جو من الشفافية و المصداقية في تسيير المؤسسات الاقتصادية و اهتمامها بالجوانب الاجتماعية و البيئية و ليس فقط الاقتصادية، للرفع من أداءها و تحسين صورتها العامة في المجتمع و كذا لتحقيق ميزة تنافسية تواجه بها منافسيها في الداخل و الخارج، الأمر الذي يدفعها إلى ضرورة تبنيها للمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها قصد تحقيق استدامتها.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار و استخلاص النتائج، دون الاستغناء عن المنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذا البحث على جملة من الدراسات السابقة أهمها ما يلي:

- مداخلة كل من روضة جديدي و سميحة جديدي، و التي تحمل عنوان "الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، و المقدمة ضمن الملتقى الوطني: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، و ذلك يومي 7/6 ديسمبر 2017.

تطرقت المداخلة إلى التعريف بكل من المسؤولية الاجتماعية و الاستدامة و أهميتهما، و كذا دور الحكومات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، و الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، توصلت المداخلة إلى جملة من النتائج أهمها:أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات تجاه كل الأطراف المتعاملة معها، و بأن المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة تضمن استدامة المؤسسات بإكسابها ميزة تنافسية تضمن استمرارها، و بأن مواصفات الايزو 26000 هي أداة فعالة تنظم و توجه المسؤولية الاجتماعية لجعل المؤسسات أكثر تنافسية و استدامة.

- مقال كل من الطاهر ميمون و فاتح غلاب، و الموسوم بعنوان "إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية"، و المنشور بمجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، بجامعة المسيلة،ضمن العدد 17، المجلد 10، و ذلك سنة 2017.

تناول المقال مفهوم استدامة المؤسسات الاقتصادية مبادئها و مرتكزاتها، تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسات، كما تعرض المقال لدراسة تطبيقية من خلال استقصاء أراء عينة انتقائية مكونة من 15 مفردة من أصحاب المصالح و 30 مفردة من مراجعي الحسابات، توصل المقال إلى جملة من النتائج أهمها: أن تقارير الاستدامة هي تقارير سنوية يتم إصدارها من قبل المؤسسات المسؤولية للإفصاح عن آثارها على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الأخلاقية، أما الدراسة التطبيقية توصلت إلى قبول أهم بنود الإطار المقترح لتقرير استدامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- مقال كل من خالد قاشي و رمزي بودرجة، و الذي يحمل عنوان "واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية في ظل الحوكمة المؤسسية –دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية"، المنشور في مجلة الباحث، ضمن العدد 17، بورقلة، و ذلك سنة 2017.

تعرض المقال للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و مختلف أبعادها، و التعريف بالحوكمة و خصائصها و جهود الجزائر في تبني قواعد الحوكمة، كما تطرق المقال لدراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية قصد معرفة واقع التزام مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل تطبيق قواعد الحوكمة، توصل المقال إلى جملة من النتائج أهمها: أن هناك مستوى مرتفع للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية المبحوثة، و يرجع ذلك إلى المرونة في الاستجابة للمتغيرات الخارجية التي تتميز بها مؤسسات الصناعات الغذائية.

محاور البحث:

قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع تم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية

المحور الثاني: استدامة المؤسسات الاقتصادية

المحور الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات

أولا- المسؤولية الاجتماعية:

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

أ- تعريف المنظمات و الهيئات الدولية:

هناك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية قدمتها المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية أهمها:

أ-1- تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (OECD): عرفتها على أنها "معالجة الشواغل و قيم المجتمع و البيئة في استراتيجية المؤسسة و عدم الاكتفاء فقط بتوفير الأرباح للمساهمين، أجور الموظفين، المنتجات و الخدمات للمستهلكين، بل لابد من لعب دور أكبر للمساهمة في التنمية المستدامة"[1].

أ-2-تعريف البنك الدولي: يعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها " تعني مساهمة قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف التنموية، و هي تشير الى الأخذ بعين الاعتبار للانشغالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من قبل منظمات الأعمال، بطريقة يتم من خلالها تعظيم العوائد و تخفيض الأضرار، و تحمل المسؤولية الاجتماعية الطابع التطوعي، كما يمثل الالتزام القانوني الحد الأدنى لهذه المسؤولية الاجتماعية"[2].

أ-3- تعريف الاتحاد الأوروبي: عرفها على أنها "تضمين للاعتبارات الاجتماعية و البيئية في أعمال المؤسسة و في علاقتها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي بما يساهم في تنمية المجتمع و خلق بيئة أفضل"[3].

ب- تعريف كتاب الإدارة:

ب-1- تعريف كلا من westing وalbaun (سنة 1969): عرفاها على أنها :" التوقف عن تقديم المفاهيم المتعلقة بالتضليل و الخداع"[4].

ب-2- تعريف الاقتصادي الليبرالي (Milton Friedman): عرفها بشكل غير مباشر سنة 1970 بأنها "استعمال المؤسسة لمواردها و القيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء الى الطرق المغشوشة و إلى التحايل.[5]

ب-3- تعريف kurtz وboom (سنة 1992): عرفاها بأنها " الفلسفة التسويقية المعبر عنها بالسياسات و الإجراءات والأفعال التي تحقق رفاهية المجتمع كهدف أساسي"[6].

ب-4-تعريفDrucker: هي "التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و هذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تباين وجهاتهم"[7].

ب-5-تعريف Watts و All: هي "التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم و السكان المحليين و المجتمع"[8].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر و طوعي و ليس إجباري من قبل المؤسسة بالانشغالات الاجتماعية و البيئية، و إدماجها ضمن إستراتيجيتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.

كما نستخلص من التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية تستند في جوهرها إلى اتجاهين و هما :

- **المسؤولية الداخلية:** حيث ترتبط الموارد والأفراد داخل المؤسسة، و تضم أي نشاط من شأنه أن يساهم في، وتحسين نوعية العمل و تطوير العاملين لينعكس إيجابا على الأداء الداخلي.

- **المسؤولية الخارجية:** تتمثل في الحالات المرتبطة بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع، و التي تعد بمثابة مؤشرات سلبية على مدخلات المؤسسة نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية.

2-أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

اختلف الباحثون حول تسمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية و لكن لم يختلفوا في مضمونها و جوهرها، حيث أشار البعض إلى الأبعاد التالية:

أ- البعد الاقتصادي:

يتمثل في سعي المؤسسة لجعل أعمالها مجدية اقتصاديا و نافعة، و تزيد من قيمتها ماديا و معنويا.

ب-البعد الاجتماعي:

يجب على المؤسسة أن تساهم في إغناء الحياة بروافدها المختلفة، كالفنون، و الآداب،...و اعتماد آليات تعامل مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية في هذا الخصوص، وتعمل على تحقيق التوافق بين أهدافها الخاصة و المتمثلة في تحقيق الأرباح و التأثيرات الإيجابية على مصلحة المجتمع[9].

ت-البعد البيئي:

حيث على المؤسسة أن تلتزم بالأنظمة البيئية و ذلك باعتماد المعايير الدولية المساندة للبيئة كمعيار "ايزو 14000" مثلا.

ث-البعد القانوني:

وفيها تلتزم المؤسسة بطاعة القوانين و التشريعات و عدم الإخلال بها، من خلال عدم قبول الأعمال غير المشروعة، وعلى أساس ذلك تكسب ثقة المستهلك[10].

3- **فوائد المسؤولية الاجتماعية:** من أهم الفوائد المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية ما يلي:[11]

- حسب التقارير الاقتصادية الدولية، الشركات التي تحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها عن 18% عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعي؛
- طبقا لما أشارت إليه البحوث و الدراسات فان الشركات التي تطبق فكرة المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه؛
- حسب استطلاعات الرأي، 73% من قادة الأعمال في أوروبا يؤمنون بأن الشركات التي لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية يساهم ذلك بشكل فعال في زيادة إنتاجيتها و ربحيتها؛
- أثبتت البحوث و الدراسات أن تثقيف الموظف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية و إشراكه في بعض برامجها، ساهم في تخفيف الأعباء عن الشركات و زيادة الإنتاجية و خفض التكاليف التي سببها الغياب و الفواتير الصحية بنسبة 30%؛
- أكدت البحوث و الدراسات أن هناك علاقة ايجابية و قوية بين الأداء الاجتماعي و الأداء البيئي و الأداء المالي للمؤسسة، حيث أن تحسن الأداء الاجتماعي مثلا يؤدي إلى تحسن الأداء البيئي و الأداء المالي لهذه المؤسسة؛
- إن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها؛
- إن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في توطيد علاقاتها مع حكوماتها الأمر الذي يساعد على حل النزاعات القانونية أو المشكلات التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات أثناء ممارستا لنشاطها؛
- طبقا لما أشارت إليه بعض الدراسات فان التزام المؤسسات بثقافة العطاء (المسؤولية الاجتماعية)، يساعد في جذب العاملين الذين يحملون بداخلهم قيما تجاه هذا العمل و يساعد على استمرارهم في العمل؛
- بينت دراسة أجرتها (corporate giving guidelines, 2011)، أن 76% من المستهلكين يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من تعاملهم مع المؤسسات صاحبة العلامات التجارية الشهيرة، كما أظهرت نفس الدراسة أن الموظفين في المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية لديهم ولاء لمؤسساتهم بنسبة تصل الى 87% أكثر من

الموظفين في المؤسسات الأخرى، و أن 83% من الموظفين الجدد يرغبون في العمل لدى تلك المؤسسات المطبقة للمسؤولية الاجتماعية؛

- المؤسسات و الشركات المطبقة لمفاهيم و مبادئ المسؤولية الاجتماعية يسهل عليها الحصول على الائتمان المصرفي مقارنة بغيرها، خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك كمؤشر "داوجونز" للاستدامة و الذي أطلق عام 1999 و هو يعنى بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية و البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

ثانيا:استدامة المؤسسات

1- **مفهوم الاستدامة:** منذ قمة الأرض عام 1992، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، كما تتبناها مجموعة من المؤسسات و الهيئات، و تسعى من أجل تطبيقها.

يعرف البعض الاستدامة "بأنها السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات و إمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"[12]، كما يعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار و يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية و الاجتماعية و الأخلاقية، و لن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين الفئات التي تشكله، و كذلك بين دول الشمال و الجنوب أو بين مختلف الأجيال"[13]

و هناك من يستنبط من تعريف و منهجية لجنة برونتلاند تعريفا آخر للاستدامة و يرى أنها تعني "عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب و الاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية و إنتاجية مستدامة"[14].

و يرى أحد المختصين أنه من أجل تفسير فكرة الاستدامة، يتم الاعتماد على مؤشرين الأول هو مؤشر التنمية البشرية، و الثاني هو ما يسمى بمؤشر البصمة البيئية و الذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية، هذان المؤشران هما الشرطان اللازمان لتحقيق الاستدامة[15]

2- **مفهوم استدامة المؤسسة:**استدامة المؤسسات الاقتصادية هي نموذج جديد تماما، تعمل من خلاله المؤسسات بدمج الإدارة الممنهجة للجوانب الاجتماعية و البيئية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية ، لتحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها و أيضا للمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي[16]، و هذا يعني أن الأداء الاجتماعي و البيئي هما جزأ لا يتجزأ من الأداء الاقتصادي و ليسا في منافسة معه، إذن يدور جوهر استدامة المؤسسات حول مقابلة احتياجات المؤسسات الاقتصادية من الموارد دون الإضرار بحق أجيال المستقبل في تلك الموارد، بما معناه أن يكون استخدام الموارد من طرف المؤسسات في الحدود التي تجعل تلك الموارد متجددة ذاتيا،

و هو الأمر الذي يمكن من إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات، و يقلل من مقدار المخلفات الضارة و بالتالي تقليل التكاليف الإجمالية، مما يحقق استمرار و ديمومة المؤسسات لفترة أطول.

إذن استدامة المؤسسة تتحقق من خلال التزامها بالقضايا الاجتماعية و البيئية من أجل تحقيق الأبعاد الثلاثة للاستدامة و هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، و البعد البيئي، مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال، و الوزن النسبي لكل بعد[17]:

أ- البعد الاقتصادي: يشمل التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التنافس، الإبداع و التنمية الصناعية ...الخ.

ب-البعد الاجتماعي: يشمل البطالة، التنمية المحلية و الإقليمية، الرعاية الصحية، الثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات....الخ.

ت-البعد البيئي: يشمل نوعية المياه و الهواء و التربة و تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الحفاظ على جمال الطبيعة....الخ.

3- استدامة المؤسسات من خلال حصولها على الايزو 26000:

تعرف المواصفة القياسية الايزو 26000بأنهاعبارة عن مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، و يتم استخدامها من قبل جميع المؤسسات سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية و ذلك لدعم جهودهم الرامية إلى التعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا، أما القضايا أو المجالات السبعة الرئيسية للمواصفة القياسية ISO 26000 حسب ما حددتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO فهي[18]:

أ- الحوكمة التنظيمية: و تشمل الشكوى القانونية، المحاسبية، الشفافية، السلوك أو التصرف الأخلاقي.

ب-الحقوق الإنسانية: و تشمل الحقوق الرئيسية في العمل، الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، الحقوق المدنية و السياسية.

ت-البيئة: تشمل تحفيز و تدعيم الاستهلاك و الإنتاج المستدام، الاستخدام المستدام للموارد، تعظيم قيمة الخدمات الايكولوجية.

ث-ممارسات التشغيل العادلة: التنافس الشريف، محاربة الفساد و الرشاوى، احترام حقوق الملكية، ....و غيرها.

ج-ممارسات العمل: التوظيف، الصحة و السلامة في العمل، أحوال العمل و الحماية الاجتماعية،.....و غيرها.

ح-قضايا المستهلك: حماية سلامة و صحة المستهلكين، تقديم سلعة نافعة، وجود نظام لإرجاع و استبدال المنتج.

خ- التنمية الاجتماعية: الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي، المساهمة في أنشطة المجتمع و في تحقيق التنمية الاقتصادية.

بدأت منظمة الايزو جهودها سنة 2003، من خلال تأسيس الايزو الاستشارية للمسؤولية الاجتماعية، لما لها من أهمية في استدامة و بقاء أي مؤسسة بغض النظر عن حجمها و نوعية نشاطها، و في سنة 2011 تم اعتماد المواصفة القياسية الدولية ايزو 26000، و التي تهدف إلى تعميم مبدأ العدالة الاقتصادية و الاجتماعية ضمن معايير أخلاقية عالمية تحترم الحقوق و الواجبات، و ذلك من خلال إشراك جميع فئات و قطاعات المجتمع (مستهلكين، عمال، مؤسسات الخدمات و البحث، القطاع الحكومي،القطاع الصناعي، ...الخ)في عملية التنمية المستدامة بشكل فاعل، كما تهدف إلى التوصل إلى فهم مشترك لمبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي.

4- تقارير استدامة المؤسسات:

نظرا لعدم كفاية التقارير المالية التقليدية و التي لم تعد تعبر بصورة كافية و دقيقة عن الأبعاد المتعددة لقيمة المؤسسات في وقتنا الحاضر، زاد الطلب على إعداد تقارير الاستدامة التي أصبحت وسيلة ضرورية لتلبية احتياجات الأطراف ذات المصلحة من المعلومات اللازمة لتقييم أداء المؤسسة المستدام الطويل الأجل.

هناك مجموعة من التعاريف المقدمة حول تقارير الاستدامة منها[19]:

أ- تعريف (Accountability): تقرير الاستدامة هو مجموعة من المعلومات التي تعدها الشركة و تفصح عنها حول أدائها المستدام، سواء التقرير للعامة أو للأطراف الداخليين أو الخارجيين.

ب-تعريف (Global Reporting Initiative) (GRI): تعبر تقارير الاستدامة عن ممارسة القياس و الافصاح عن التنمية المستدامة، و أن تكون الشركة مسؤولة أمام الأطراف ذات المصلحة الداخليين و الخارجيين للأداء التنظيمي حول هدف التنمية المستدامة.

ت-تعريف World Business Council for Sustainable Development (WBCSD): تقارير التنمية المستدامة هي تقارير عادية من قبل الشركات، لتزويد أصحاب المصلحة الداخلية و الخارجية بصورة و أنشطة الشركات المرتكزة على الأبعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية.

إذن يمكن القول بأن تقرير الاستدامة هو تقرير يصدر عن المؤسسات المسئولة سنويا انطلاقا من مسؤوليتها تجاه أصحاب المصلحة (المساهمين، الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، الحكومة، البيئة)، و هو تقرير غير مالي تفصح فيه المؤسسة عن أثرها في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الأخلاقية، فهو إذن يمثل وسيلة قياس لأداء المؤسسة و دورها في مجال الاستدامة.

يمكن للمؤسسة من خلال إصدارها لتقارير الاستدامة أن تحقق العديد من المكاسب منها[20]:

- قياس و تقييم الاستدامة وفقا للقوانين و الأعراف و معايير الأداء؛
- تأكيد العلاقة بين الأداء المالي و غير المالي؛
- مقارنة الأداء الداخلي مع المؤسسات الأخرى و تخفيف الآثار السلبية؛
- تحسين السمعة و الولاء للاسم التجاري؛
- تعزيز فهم كافة الفرص و المخاطر التي تواجه المؤسسة؛
- تقليل الكلفة و تبسيط الإجراءات و تحسين الكفاءة؛
- التأثير على السياسات و خطط العمل بعيدة المدى؛
- إثبات قدرة المؤسسة على التأثير و التأثر بالتوقعات حول التطور المستدام؛
- تمكين أصحاب المصلحة الخارجيين من فهم القيمة الحقيقية للمؤسسة، و الأصول الملموسة و غير الملموسة.

ثالثا: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات:

من الصعب التمييز بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية و الاستدامة نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية للمؤسسة الاقتصادية، أما الثاني فيعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية على مستوى عالمي.

و تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في الاستدامة، حيث أن الكثير من متطلبات الاستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، كما يمكن رصد الفرق بينهما في كون مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال، في حين أن مفهوم الاستدامة تعنى به أطراف عديدة مثل: قطاع الأعمال، المواطنين، المستهلكين، المجتمع المدني، و يمكن القول باختصار أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق الاستدامة بل هي من أهم أدواتها.

و تظهر المسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات من خلال ما يلي:

أ- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع؛

ب-تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة تضمن استدامة المؤسسات من خلال إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسين و تؤهلها للبقاء و الاستمرارية؛

ت-تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين و ذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في المدى الطويل، نظرا لما تقوم به المؤسسة للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا، و نظرا لما تحظى به المؤسسة من ثقة لدى المجتمع؛

ث-تعتبر المواصفة القياسية ايزو 26000 أداة هامة لتنظيم و توجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بما يجعلها أكثر تنافسية و بالتالي تتحقق استدامتها؛

ج- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع و البيئة.

و تؤثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على إدامة الميزة التنافسية إيجابا من خلال الجوانب التالية[21]:

–إن قيام المؤسسة بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها و رسالتها التنموية و الاعتراف بوجودها و المساهمة في إنجاح أهدافها و هو ما يحقق لها ميزة تنافسية على غيرها من المنظمات؛

– تمكن المسؤولية الاجتماعية من تقليص تكاليف التشغيل و تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات و سمعتها و زيادة المبيعات و إخلاص العملاء و زيادة الإنتاجية و النوعية مما يزيد من موقفها التنافسي و يضمن ديمومتها؛

– إن احترام المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية سواء أكان ذلك على صعيد البيئة الداخلية (عمال)، أو البيئة الخارجية (أفراد المجتمع)، سيضمن دعم المجتمع لها و الإقبال عليها، و بالتالي تعاظم قيمتها السوقية و تزايد أرباحها و تحقيق التفوق على المنافسين.

خاتمة:

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج و التوصيات كالتالي:

نتائج البحث:

– تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها تضمين للاعتبارات الاجتماعية و البيئية في أعمال المؤسسة و في علاقتها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي بما يسهم في تنمية المجتمع و خلق بيئة أفضل؛

– استدامة المؤسسات الاقتصادية هي نموذج جديد، تعمل من خلاله المؤسسات على إدماج الجوانب الاجتماعية و البيئية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية، أي أن الأداء الاجتماعي و البيئي هما جزأ لا يتجزأ من الأداء الاقتصادي و ليسا في منافسة معه؛

– تقارير الاستدامة هي تقارير تصدرها المؤسسات المسؤولة سنويا انطلاقا من مسؤوليتها تجاه أصحاب المصلحة (المساهمين، الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، الحكومة، البيئة)، و هي تقارير غير مالية تفصح فيها المؤسسة عن أثرها في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الأخلاقية، فهي تمثل وسيلة قياس لأداء المؤسسة و دورها في مجال الاستدامة؛

– توفر تقارير الاستدامة الكثير من المكاسب للمؤسسة منها تمكين أصحاب المصلحة الخارجيين من فهم القيمة الحقيقية للمؤسسة، و أصولها الملموسة و غير الملموسة، و تحسين سمعتها...إلخ؛

– تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في الاستدامة، حيث أن الكثير من متطلبات الاستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية؛

– تعتبر المسؤولية الاجتماعية خيار استراتيجي يضمن استدامة المؤسسات من خلال إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسين و تؤهلها للبقاء و الاستمرارية.

التوصيات:

– يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن إهمالها لمثل هذه البرامج من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية و يضعف من صورتها و سمعتها؛

– يجب على المؤسسات تضمين المسؤولية الاجتماعية في رسالتها الإستراتيجية و أن تعتبرها جزء لا يتجزأ من سياستها العامة التي يجب أن تحرص على أن تؤديها بالشكل المطلوب؛

– يجب أن تفرق المؤسسات الاقتصادية بين العمل الخيري و برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن الأولى هي برامج اجتماعية مؤقتة و متقطعة لا علاقة لها برسالة المؤسسة، أما الثانية هي جزأ من السياسة العامة للمؤسسة لا تشمل فقط المساعدات بل تمتد لخطط التنمية الاجتماعية و البيئية و التنمية المستدامة، و هو ما يضمن استدامة المؤسسة؛

– يجب أن تدرك المؤسسات جيدا أن المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة و خيار استراتيجي يضمن استدامتها من خلال إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسين و تؤهلها للبقاء و الاستمرارية؛

– ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أولوياتها الإستراتيجية، و دمج مبادئ الاستدامة في سياساتها و ممارساتها، و ابتكار و تحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي و البيئي إلى جانب الأداء الاقتصادي.

الهوامش:

[1]حسين شنيني، عبد الرزاق مولاي لخضر، "أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص 211

[2]The World Bank, « Beyand corporate social responsibility: the scope for corporate investment in community driven development, Report No 37379_GLB,March 2007,p 1

[3] Commission des communauté européenne, livre vert, promouvoir le cadre européenne pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001,p 7.

[4] نزارعبد المجيد البراوري، وآخرون، "إستراتيجيات التسويق (المفاهيم و الأسس و الوظائف)"،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2004، ص 50.

[5]خالد قاشي و رمزي بودرجة، "واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية في ظل الحوكمة المؤسسية –دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 17، ورقلة، 2017، ص 354.

[6] تامر ياسرالبكري ،" التسويق و المسؤولية الاجتماعية "، دار وائل للنشر، عمان، 2001،ص 105.

[7] نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي، "قراءات في الفكر الاداري المعاصر"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2008، ص 289.

[8] وهيبة مقدم، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية– دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2014/2013، ص 71.

[9] نزار عبد المجيد البرواري، و آخرون،"استراتيجيات التسويق (المفاهيم ،الأسس، الوظائف) "،(مرجع سبق ذكره)،ص 54.

[10] تامر ياسر البكري،" التسويق (أسس و مفاهيم معاصرة)"، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006، ص 234 – 235

[11] روضة جديدي و سميحة جديدي، "الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى وطني حول "اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 7/6 ديسمبر 2017، ص 4.

[12] قادري محمد، "التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 51.

[13]Christian Brodhag, Développement durable-responsabilité sociétal des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4-6 septembre 2004, Université de Genève, Suisse, p 3.

[14] Ballet J, Dubois J.L, et Mathieu F.R, « Le développement socialement durable : un moyen d'intégrer capacités et durabilité », Septembre 2003, 3ème conférence sur l'approche des capabilités a L'Université de Pavie ,Italie , 2003, p 5.

[15]عبد الرحمان العايب، أسماء بن عبد الله،" استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: السياق و التحديات"، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 7/6 ديسمبر 2017، ص 4

[16]الطاهر ميمون، فاتح غلاب،"اطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 17، المجلد10، 2017، ص 336.

[17] روضة جديدي، سميحة جديدي، (مرجع سبق ذكره)، ص 5.

[18] مدحت محمد أبو انصر، "المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات المواصفات القياسية ايزو 26000"، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص 93 – 96.

[19]الطاهر ميمون، فاتح غلاب، (مرجع سبق ذكره)، ص 5.

[20] روضة جديدي، سميحة جديدي، (مرجع سبق ذكره)، ص 6.

[21] محمد فلاق، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، دار اليازوري، عمان – الأردن، 2016، ص 313 – 314.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الطاهر ميمون، فاتح غلاب،"اطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 17، المجلد10، 2017.
2. تامر ياسر البكري،" التسويق (أسس و مفاهيم معاصرة)"، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006.
3. تامر ياسر البكري ،" التسويق و المسؤولية الاجتماعية "، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

4. حسين شنيني، عبد الرزاق مولاي لخضر، "أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011
5. خالد قاشي و رمزي بودرجة، "واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية في ظل الحوكمة المؤسسية –دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 17، ورقلة، 2017.
6. روضة جديدي و سميحة جديدي، "الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى وطني حول "اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 7/6 ديسمبر 2017.
7. عبد الرحمان العايب، أسماء بن عبد الله،" استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: السياق و التحديات"، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 7/6 ديسمبر 2017.
8. قادري محمد، "التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
9. محمد فلاق، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، دار اليازوري، عمان – الأردن، 2016.
10. مدحت محمد أبو انصر، "المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات المواصفات القياسية ايزو 26000"، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015،.
11. نزارعبد المجيد البراوري، وآخرون، "إستراتيجيات التسويق (المفاهيم و الأسس و الوظائف)"،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2004.
12. نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي، "قراءات في الفكر الاداري المعاصر"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2008.
13. وهيبة مقدم، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية– دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2014/2013.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ballet J, Dubois J.L, et Mathieu F.R, « Le développement socialement durable : un moyen d'intégrer capacités et durabilité », Septembre 2003, 3ème conférence sur l'approche des capabilités a L'Université de Pavie ,Italie , 2003.
2. Christian Brodhag, Développement durable-responsabilité sociétal des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4-6 septembre 2004, Université de Genève, Suisse.
3. Commission des communauté européenne, livre vert, promouvoir le cadre européenne pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001,
4. The World Bank, « Beyand corporate social responsibility: the scope for corporate investment in community driven development, Report No 37379_GLB,March 2007.